المليك يوجه بحماية المستوى المعيشي للمواطنين

وجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز- يحفظه الله- خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء بقصر اليمامة بالرياض مؤخرًا، الجهات المعنية بالتخطيط المالي والاقتصادي بأن تكون أولوية السياسات المالية والاقتصادية هي تحقيق النمو الاقتصادي مع حماية المستوى المعيشي للمواطنين والقيمة الشرائية لدخل المواطن بإذن الله، وبأن تعمل جميع القطاعات الحكومية على إحداث نقلة نوعية في أدائها، وتبسيط إجراءاتها، والتواصل المستمر مع متلقي خدماتها وكفاءة ما تنفذه من مشاريع.

وكان المجلس قد تناول في جلسته مؤخرًا، النشاط الاقتصادي في المملكة في ظل استمرار المشاريع الشاملة التي تنفذها مختلف القطاعات الحكومية وفق ما اعتمد لها من ميزانيات خلال العام المالي المنصرم، وما ينتظر البدء فيه من مشاريع كبرى أخرى اعتمدت في ميزانية العام المالي الحالي ١٤٢٩/٢٨هـ، وتأثير هذه المشاريع في تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية ورفع كفاءة قطاعات النقل والاتصالات والبحث العلمي والتدريب المهني، وما ينتظر أن توفره من فرص عمل جديدة للمؤهلين من المواطنين، وعلاقة الإنفاق الحكومي العام بمستويات الأجور والأسعار في أسواق المملكة، وارتباط ذلك بالوضع الاقتصادي العالمي ككل.

وأفاد مدني أن مجلس الوزراء وافق على تفويض وزير التعليم العالي أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين حكومتي المملكة وفرنسا، وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية. كما وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير البترول والثروة المعدنية بالتوقيع على مشروع اتفاق بين حكومتي المملكة وفرنسا للتعاون في قطاعات البترول والغاز والمعادن، وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ورفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.